١٣ نيسان ٢٠٠٠: حتى لا تتكرر

«تطييف» الحركة النقابية بمفعول رجعي

برزت المحاولة الاولى لاستغلال تظاهرة شطري العاصمة بإذاعة بيان لمصلحة بعض القوى العسكرية التي كانت موجودة في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل الاتحاد العمالي هدفا لكل القوى السياسية والميليشياوية بدأ معه العد العكسي لحملة إضعاف الاتحاد العمالي كقوة أساسية فاعلة على الساحة الوطنية.

كان الاتحاد العام يتردد للاجتماع في مركزه في وسط بيروت مع كل وقف اطلاق للنار بين الاعوام ١٩٧٥ وحتى أواخر العام ١٩٧٨، حيث انتقل برئاسة جورج صقر الى اتحاد قطاع النفط في منطقة الوردية في شارع الحمراء.

عندها كان الاتحاد العمالي العام مؤلفا من ١٨ اتحادا حتى نهاية العام ١٩٧٦، تاريخ انتساب اتحادين جديدين هما اتحاد موظفي وعمال قطاع المؤسسات الفندقية ودور اللهو، والاتحاد المهني لنقابات عمال البناء وصنع مواد البناء في لبنان.

وبين العام ١٩٨٦ والعام ١٩٩٩ ارتفع عدد الاتحادات العمالية الى ٣٥ اتحادا كان اكثرها قد انضم بين العام ١٩٩٠ والعام ١٩٩٧ قبل تنسيب ١٧ اتحادا جديدا في العام الماضي، تمثل أحزابا اكثر من تمثيلها لقطاعات مهنية فعلية.

لقد تحول الاتحاد العام خلال الحقبة الممتدة من العام ١٩٧٦ الى العام ١٩٨٧ الى ملجأ يهرب فيه الناس من الصبغة الميليشياوية الى الغطاء الاجتماعي، وكذلك الهيئات الاجتماعية، واستطاع استقطاب العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية وأساتذة التعليم في جميع المناطق اللبنانية.

وهو من هذا المنظور استطاع ان يخلق التحرك الكبير الذي حصل في تموز من العام ١٩٨٦ حيث اعلن شهر «النضال الشعبي لإنقاذ لبنان من الحرب والتجويع».

ولم تكن حركة الاتحاد في هذه الحقبة وليدة الساعة باعتبار ان سنوات التضخم بدأت أواخر العام ١٩٨٣ حيث تحرك سعر صرف الدولار ٥٩٠ قرشا ليصل في العام ١٩٨٦ الى حوالى ٨٧ ليرة لبنانية. وكان لهذه القفزات الكبيرة اثرها على الضجة الاجتماعية التي حملت الاتحاد مع الهيئات الاقتصادية على جملة تصحيحات للأجور كانت تحصل بمطالبات عمالية محددة وفق مؤشرات تطور الأسعار وربما كان مطلب تصحيح الاجور خلال هذه السنوات وامتدادا الى الفترات اللاحقة حتى آخر تصحيح للأجور في العام ١٩٩٥ هو المطلب شبه الوحيد للطبقة العاملة الممثلة بالاتحاد العام.

عودة الى محطة العام ١٩٨٦ حيث كانت ذروة ارتفاع الاسعار في سنوات التضخم الاولى، في ظل حكم الميليشيات والخوات في المناطق المختلفة، وبداية انهيار القدرة الشرائية لأصحاب المداخيل بالعملة الوطنية.

هذا الوضع المتأزم اجتماعيا وضغطا معيشيا وتوترات امنية، حرك الاتحاد العمالي العام باتجاهات عدة، اقتصرت في اكثرها على الاتصالات بالمسؤولين وعلى إصدار البيانات التي تطالب بمعالجة الوضع المعيشي عموما وتصحيح الأجور، خصوصا مع تهديدات دائمة بالاضرابات.

وفي ٢٣ حزيران ١٩٨٦ تحديدا، اصدر الاتحاد العمالي بيانا اعتبر فيه شهر تموز «شهر النضال الشعبي لإنقاذ لبنان من الحرب والتجويع».

وتضمن البيان دعوة الى وقف الحرب نهائيا على أساس الوفاق الوطني، كما تضمن البيان «رفض الاتحاد العام لنهج التجويع الذي يمارسه المسؤولون واصحاب الاحتكارات وكذلك وقف المضاربات ضد الليرة اللبنانية التي تنفذها المصارف والمافيات المالية».

ونفذت خلال بداية تموز اعتصامات في كل المناطق اللبنانية، ثم صدر بيان شهير في ١٦ تموز للمجلس التنفيذي للاتحاد، اشار فيه الى انه نظرا للتحذيرات التي تلقاها الاتحاد من امكانية حصول اختراقات، قرر الاتحاد ترك كل منطقة تتصرف على حدة حسب ظروفها وفقا لقرارات الاتحاد السابقة بالتظاهر. وفي ١٧ تموز قامت مسيرات شعبية في معظم المناطق اللبنانية، وتوقفت بخلافات داخل جسم الاتحاد بعد ضغوط الميليشيات في شطري العاصمة. ولم يتبع هذا التحرك بأي خطوات برغم استمرار انهيار الليرة وموجة التضخم التي كانت السبب الاول في دفع الاتحاد نحو التحرك.

لقد وحدت الليرة التحرك الوطني تحت مظلة الاتحاد العمالي الذي تحول بعد مسيرة ١٧ تموز الى اكبر حزب سياسي اجتماعي.

وكانت الحركة النقابية عموما والاتحاد العام بشكل خاص يعرفان تماما ان مطلب وقف الحرب الاهلية غير ممكن التحقيق، لذلك جاءت مقررات المؤتمرات النقابية في الدورتين الاولى والثانية في تموز ١٩٨٧ مجرد قرارات وتوصيات لم يؤخذ منها أي شيء برغم ان ارتفاع الاسعار

تظاهرة العمال عام ١٩٨٧

بلغ خلال العام ١٩٨٧ وحده ما يزيد عن ٤٢٠ في المئة، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الى ما يقارب ٥٠٠ ليرة وهذه محطات الارتفاعات الكبرى.

في أيار ١٩٨٧ انعقد المؤتمر الوطني النقابي الاول وركز الشؤون المعيشية، وفي ٣٠ ايلول من العام ذاته انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر النقابي الوطني تحت شعار «ضد نهج الدولة التجويعي ومن اجل وطن سيد وتامين الديموقراطية والعدالة الاجتماعية».

وفي ١٥ تشرين الاول إعلان الإضراب المفتوح يوم ٥ تشرين الثاني «مطالبة بحماية الليرة واتخاذ التدابير النقدية».

ونظمت تظاهرات في مختلف المناطق والتقت أمام المجلس النيابي في المتحف وكان اللقاء مؤثرا بين المتظاهرين من غربي العاصمة وشرقيها، اتبعها إضراب استمر خمسة ايام وعُلق بعد تظاهرة أخرى في التاسع من الشهر المذكور.

بيان تعليق الإضراب

ولكن بيان تعليق الإضراب لم يكن مقنعا وقد أدى الغموض في مضمونه وعباراته الى توجيه أصابع الاتهام الى قيادات الاتحاد العمالي والمؤتمر العام.

وحصل تدخل من الرئيس سليم الحص آنذاك ليؤكد على ضرورة وحدة الحركة النقابية في البيان «المخرج» حول موافقة الحكومة على البحث في بعض المطالب. واعتبر البيان في وقتها دون الحاجات العمالية والوطنية المطلوبة من خلال التحرك. وهناك من اعتبر ان قرار تعليق الاضراب والتظاهر جاء قبل تنفيذ التظاهرة وهو اتخذ قبل يوم من إعلانه.

المحطة الثانية

هذه كانت المحطة الأولى الاساسية في عمر شرذمة الحركة النقابية والتي انتهت مفاعيلها مع تحرك ٦ ايار ١٩٩٢ حيث أدت التظاهرات العمالية الموجهة إلى الإطاحة بحكومة الرئيس عمر كرامي احتجاجا على استمرار التضخم وارتفاع الدولار الى أكثر من ٢٥٠٠ ليرة بالتداول ليقفل على سعر وسطي قدره ١٨٣٨ ليرة بارتفاع سنوي قدره ١١٥ في المئة عن العام ١٩٩١.

صورة التوزيع الحزبي داخل الاتحاد العمالي:

الحزب	العدد	النسبة إلى المجموع (٪)
حركة أمل	١٠	١٤.٢٨٪
الحزب الشيوعي	٩	١٢.٨٥٪
القوات اللبنانية	٨	١١.٤٢٪
حزب البعث	٨	١١.٤٢٪
الحزب القومي	٤	٥.٧١٪
الحزب التقدمي	٢	٢.٨٥٪
تيار الحريري	٣	٤.٢٨٪
حزب الله	٢	٢.٨٥٪
حزب الكتائب	٢	٢.٨٥٪
حزب الوعد	٢	٢.٨٥٪
حزب الكتلة	١	١.٤٢٪
غير محدد	١٩	٢٧.١٤٪
المجموع	٧٠	١٠٠.٠٠٪

واعتبرت هذه الحادثة التي ترافقت مع حملات تكسير وتخريب وسرقات للمحال التجارية مرحلة ثانية اساسية في ضرب الحركة النقابية التي حاولت التنصل من مفاعيل هذا التحرك الذي اعتبره البعض مدروسا وموجها سياسيا لمصلحة بعض القوى التي كانت طامحة للسلطة.

بعد هذه المحطة الثانية بدأت مظاهر التشرذم الفعلي تظهر داخل الجسم العمالي، وبدأت بانتخابات العام ١٩٩٢، حيث فرطت التحالفات الشيوعية مع انطوان بشارة حول التركيبة الاساسية فانتخب الياس أبو رزق بديلا.

ومنذ ذلك الوقت كانت الانقاسامات تأخذ أبعادا اكثر حدة في مواجهات الاتحاد مع الدولة وحكومات الرئيس رفيق الحريري الذي لم يستطع التوفيق بين طروحات الاتحاد وزيادات غلاء المعيشة وبين قدرات الحكومة وأصحاب العمل على الإيفاء بمؤشرات غلاء المعيشة، ومنها كانت سلسلة الرتب والرواتب للعاملين في الادارات العامة.

وظل الخلاف مستحكما حتى جاءت الانتخابات النيابية للعام ١٩٩٦ حيث ترشح الياس ابو رزق في الجنوب في مواجهة وزير العمل آنذاك أسعد حردان فازدادت الصراعات وانحازت وزارة العمل لتيارات نقابية، برزت من خلال المطالبة بتنسيب خمسة اتحادات كان الوزير عبد الله الأمين رخّص لها، ولم يقبل الاتحاد العمالي تنسيبها باعتبارها تعود لحركة «أمل».

المحطة المفصل

ومفصل كل المحطات كان في قيام وزارة العمل بتنسيب الاتحادات الخمسة الى الاتحاد العام ليرتفع عدد الاتحادات من ٢٢ اتحادا الى ٢٧ وجرت الانتخابات على أساس الاتحادات الجديدة في ٢٤ نيسان ١٩٩٦، فانشق الاتحاد العام الى اتحادين، واحد برئاسة الياس ابو رزق وآخر برئاسة غنيم الزغبي. وترافق هذا الامر مع دعاوى قضائية ادت الى توقيف رئيس الاتحاد العام - المستقل ابو رزق والأمين العام ياسر نعمة.

وبقي الوضع على شرذمته حتى تموز العام ١٩٩٨ حيث جاءت التسوية مع نهاية العهد الماضي، فتم التوافق بين الاتحادين على استقالة غنيم الزغبي في نيسان ١٩٩٨ وحدد موعد وجاءت إعادة انتخاب الياس ابو رزق رئيساً مع الإبقاء على هيئة مكتب غنيم الزغبي كما كانت قبل ان يعاد تنسيب سبعة اتحادات جديدة كجزء من التسوية الجديدة.

ظاهرة النقابات الطائفية والمذهبية

وبعد هذه المحطات وبرغم تعديل النظام الداخلي للاتحاد فإن الاتحاد العام غرق في المذهبية والحزبية والطائفية بعيدا عن النقابية، وباتت تشكيلة الاتحاد العام بعد ٢٥ سنة على الحرب الأهلية على الشكل الآتي:

يضم الاتحاد العمالي العام حاليا ٣٥ اتحادا، ٧ اتحادات منها جرى تنسيبها منذ فترة قصيرة بهدف تعديل موازين القوى في الهيئة الناخبة، علما بأن ولاية الهيئات التي وافقت على عملية التنسيق انتهت قانونا في تموز الماضي، أي أن عملية التنسيب جرت في ظل دورة انتخابية وهذا مخالف للقاعدة الديموقراطية.. وتعود هذه الاتحادات السبعة الى حزب البعث (٣ اتحادات) وحزب الله (اتحاد واحد) والحزب السوري القومي الاجتماعي (اتحاد واحد) ومجموعة ابو رزق (اتحادان) واللافت ان معظم هذه الاتحادات جرى توليفها من نقابات قائمة في اتحادات اخرى، او من نقابات لم تجر انتخابات لها ولا تتوافر عنها معلومات دقيقة.. وكانت ٥ اتحادات قد جرى تنسيبها الى الاتحاد العمالي بقرار من وزارة العمل لتغيير موازين القوى قبل انتخابات ٢٤ نيسان ١٩٩٧، وتعود ٤ اتحادات منها لحركة أمل..

هذا مع تسجيل لظاهرة تراجع حجم الانتساب العمالي الى النقابات الى ما دون الـ٧ في المئة نتيجة غياب العمل النقابي الفعلي عن هموم الفئات العمالية وتحول الاتحادات في اكثرها الى ادوات في يد اجهزة السلطات السياسية والطائفية مع مراعاة لبعض الاجهزة الامنية في السلطة العامة.

ان الحركة النقابية اللبنانية كانت طوال سنوات الحرب اللبنانية أقوى بكثير مما هي عليه اليوم باعتبارها كانت آخر المصابين بالعدوى برغم ان شرارة الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥ انطلقت بعد الشهيد الاول للحركة النقابية والشعبية معروف سعد الذي سقط في تظاهرة الدفاع عن حقوق الصيادين ضد شركة بروتيين.

عدنان الحاج

هل نغسل أيدينا من دماء الحرب؟

أحمد جابر*

عشية الثالث عشر من نيسان من العام ١٩٧٥، كان اللبنانيون مختلفين على توصيف واقع حالهم، ومنقسمين حيال تعيين موقع بلدهم بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى جواره الأقرب وعمقه العربي الأبعد.

عشية الثالث عشر من نيسان من العام ألفين، ما زال اللبنانيون على انقساماتهم المطعمة بربع قرن من المقاربات والانفجارات والاجتهادات والمحاولات، التي لما تصل الى خاتمة سعيدة بعد. هل نؤرخ لحدث «بوسطة» عين الرمانة؟ أم ان «البوسطة» ما زالت متوقفة بيننا، شاهدة بدماء ضحاياها، وبدماء من استدرجتهم الدماء، على ان العجلات الحاملة لذلك الجسم الثقيل ما زالت مؤهلة للسير، وان كثيراً من الهواء الفاسد اعيد ضخه فيها؟

يحلو للبعض ان يؤرخ، فينضح الخلاف من اول حرف. حتى الآن لم يتفق اللبنانيون على تسمية الحرب باسمها، فهي ما زالت حرب الآخرين على أرضنا!!... وسط ذلك يضيع السؤال عن حربنا نحن بواسطة الآخرين ومعهم. لعل المساءلة هنا، مساءلة الذات، غير مرغوب بها. وهذا تقليد لبناني عريق، ينفي عن طباع اللبنانيين الميل الى العنف، ويحيد بهم عن سلوك جادة الاقتتال، فهم منذ الفينيقيين دعاة تجارة وتبادل، وأصحاب اختراقات تبادلية، طابعها العام سلمي وحضاري.

ويطيب للبعض توزيع الأنصبة من المسؤولية عن الحرب، فيحمل كل طرف نصيباً يتلاءم ومبلغ الديماغوجيا التي عصفت بالبلد، ويتناسب طرداً مع استضعاف هذا الفريق، او الاستقواء بذاك. يستحضر الفلسطيني مثلا بصفته راجح الأبدي، يقرأ أخلاقيا، وتكوينا آدميا، ولا يشار من قريب او بعيد الى ثقل قضيته والى مركزيتها والى نوع الأعباء التي رتبها حضوره في أكثر من بلد عربي. خلال ذلك لا يسأل اللبنانيون انفسهم لماذا كان بحضور القضية الفلسطينية هذا الأثر المدمر على بنية البلد بخلاف ما حصل لدى العرب الآخرين الذين حضرت المسألة الفلسطينية في يومياتهم وبين جنباتهم؟ لماذا لا يطرح السؤال؟ لأنه يفتح باب المغارة بجواب يعيد الاعتبار الى مسؤولية البنية اللبنانية إياها، اجتماعاً واقتصاداً، والى مسؤولية النظام المناطة به إدارة الاجتماع اللبناني العام، بعلاقته بين أفراده، وبعلاقته مع محيطه وجواره. نستطرد هنا لنقول، اننا ما زلنا نحمل رأياً، راج خلال سنوات الحرب، موجزه ان النظام المقفل على تسويات داخلية، والمصر على سد مخارج التسوية الخارجية، هذا النظام يظل المسؤول الاول عن افتتاح المسار الاهلي المتفجر، الذي نتجرع اليوم بعضا من علقم نتائجه.

هل هذا هو كل ما في الأمر؟ وهل نكتفي من الوقوف أمام الحرب الأهلية - الغائبة الحاضرة - بعملية غسل الأيدي من دمها؟ بالطبع لا، فعلى الضفة الاخرى المقابلة للنظام، بقواه ومؤسساته النظامية والاهلية، ضج خطاب الاعتراض اللبناني الفاعل، بمقولات التغيير، وباستسناح فرصة الحرب الأهلية للعروج بالبلد في معارج الديموقراطية والتطوير!!، ولم يطل الأمر لتنكشف الساحة عن حقائق لبنانية راسخة، فالنظام الذي اعتبر الأضعف، اظهر من التماسك والصمود ما لم يكن ملحوظاً في الادبيات. والمعارضة، بيسارها خصوصاً، عادت لتتلوّن بألوان مذهبية وطائفية ومناطقية، هي بنت المحصلة اللبنانية بمنوعاتها وتراكيبها وإشكالياتها.

الآن هل نطيل الوقوف امام مسألة الحرب الاهلية تاريخاً؟ لأمر مغرياته، خاصة ان «القراءة التاريخية» تعفي من تلمس معضلات الراهن، عندما يقتصر الأمر على السرد، وعندما ترقى محطات الأحداث الى مستوى القطع التاريخي، هذا ناهيك عن القطع المعرفي، او التضليل المعرفي لعدم الإحاطة بالظاهرة واستقراء مدلولاتها واستبطان مضمراتها.

من جانبنا لا نفضل ذلك. فما يراه البعض تاريخا، نتلمسه اليوم وقائع عيانية، ومن يقصر حجته القائلة بتوقف الحرب الأهلية على انقشاع غمام البارود، يتجاهل عمداً او عن غير إدراك، استمرار العوامل المحرضة التي أدّت الى انفجار البارود.

لقد انفجر الوضع اللبناني ذات يوم في مفصل القضية الوطنية، وانقسمت الآراء حول ما يستطيعه البلد وما لا يستطيعه في معمعة الصراع العربي - الصهيوني، كذلك توزعت الخطب بين واهم بالنجاة من واجباته فرتب التقوقع، وطامح الى دفع الوضع حتى نهاياته القومية والوطنية فرتب «مغامرة» لا تتفق وحيثياتها وحيثيات الواقع. بنظرة سريعة الآن الى هذه النقطة، هل نقع على غير الانقسام حولها؟ وإذا كانت المعطيات قد تبدلت وكذلك الوقائع، فهل يلغي ذلك استمرار التباين؟ الجواب بالنفي على رغم ان بعض الخطب يراوح الآن تحت سقف تحريري يطلقه البعض من المنفى، هو نسخة من نسخ الاستقالة من العمل الذي يراكم عناصر استعادة النفس الاستقلالي الحقيقي فعلاً، وخطب من نوع آخر ظاهرها العروبة، بعد ان استبدل الفاعل العربي، وباطنها التملّق، والتطلع الى مكسب شخصي، ممره المناقصة على حقوق البلد... والعروبة الديموقراطية في آن. بكلمة، خرج الوضع اللبناني في مفصل قضيته الوطنية من طفرة قومية اجتاحت حقوقه، في سياق محاولة اجتياح أعم لكل دول الطوق المحيطة بفلسطين، الى إلحاق قومي يعاد تفعيله يومياً على قياس طبقة سياسية تزداد هزالاً.

ثمة مسألة أخرى قديمة - راهنة، شديدة الصلة بمسألة الديموقراطية في البلد، بما هي اعادة صياغة للتوازنات، وللعلاقات، ولتمثيل الكتل الاجتماعية المختلفة، ولتنفيس الاحتقان الاجتماعي من خلال آليات تجهد دائما لبلورة تسويات متعاقبة فلا يأخذها الإقفال على مصالح ضيقة، ولا يلغيها الانفجار المترتب على الاقفال. بوعي اليوم نجد ان مسافة الإلغاء اتسعت، وحيز التفاعل ضاق، والإلغاء طاول رموزاً وقوى وطبقات ونزعات وطروحات، وانقسامات واجتهادات، وأقام مكان هذا كله خطاباً معلباً يكاد يقرب من خطاب قدسي لا ترقى إليه الشكوك، ومجرد التفكير في دلالاته هرطقة تدينها «الأمة اللبنانية» الناهضة حديثاً، وبمفعول رجعي، الى مهماتها الوطنية والقومية، اذن الاختزال والالغاء والاقصاء، كلها امور لا تندرج في عداد التاريخ، بل هي من بنات الحاضر، رغم ان الطوائف والمذاهب تحرص على الديموقراطية، وتجهد لبناء دولة القانون والمؤسسات!! اما مقولة لا غالب ولا مغلوب، فقد انقضى زمانها. وللتذكير نقول إن ترداد هذه المقولة لم يكن يدل فعلاً على واقعها من جهة، ولا ينفي بعضاً من مضامينها في التركيبة اللبنانية من جهة اخرى. وللإنصاف ايضا نقول، ان غلب اللبنانيين لم يكن عارياً الى هذا الحد، بل كان الحرص دائما نغلف بشاعته برداء ما من كلمات التعايش... والجناحين... الخ، كذلك لم تكن كتلة المغلوبين واسعة الى هذا الحد، مما نستطيع معه القول الآن ان البلد بكثرته الساحقة مستلب ومصلوب، والهيكل يرش فيه الجروح ملحاً، فيما يدّعي السدنة انهم يكثرون من إشعال البخور.

*(عضو لجنة مركزية في منظمة العمل الشيوعي)

فيلم لبناني طويل

هذه الأسلحة الثقيلة... تحوّلت بعد تطور الحرب، إلى أسلحة خفيفة تُستعمل في المدن بين البيوت والأحياء السكنية

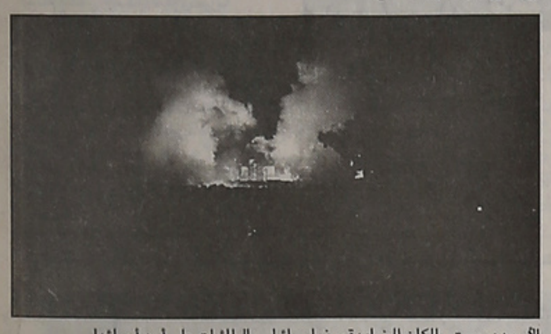

الأسود: بيروت - المكان المضاء: قصف إسرائيلي بالطائرات على أحد أحيائها

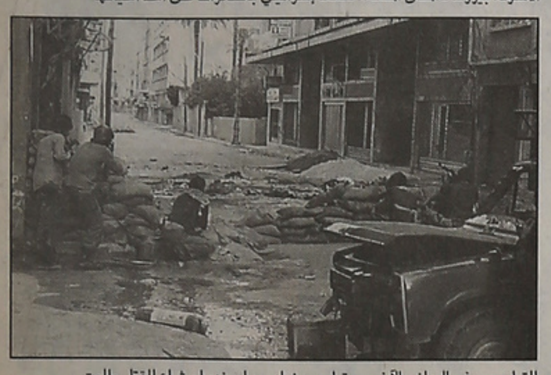

المتراس... وفي الجانب الآخر... متراس مضاد. وما بينهما مشاع للقتل والموت.

الصورة تبرز أن المخطوف موجود... بعد قليل، سيختفي، وقد لا يعود أبداً.

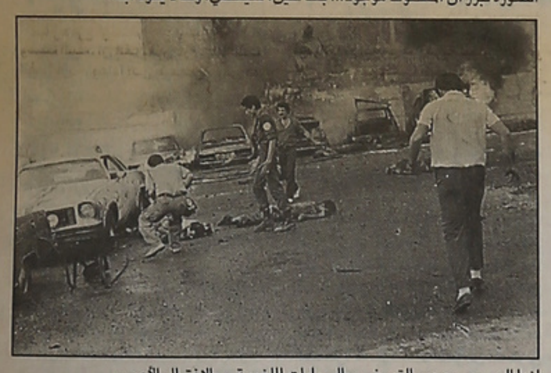

إنها الجحيم.. جحيم القصف... والسيارات الملغومة... والاغتيال الأعمى.

شركة رسامني يونس للسيارات ش.م.ل.

سجل تجاري ٢٢٣٦٨/بعبدا

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية

بناءً على قرار مجلس الإدارة تاريخ ٢٠٠٠/٤/١١ يدعى مساهمو شركة **رسامني يونس للسيارات ش.م.ل.** لحضور الجمعية العادية التي ستعقد في المركز الرئيسي للشركة الكائن في بولفار الشياح / الحازمية، عند الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ١٦ أيار ٢٠٠٠ لبحث جدول الأعمال التالي:

١ - مناقشة تقريري مجلس الإدارة العام والخاص عن سنة ١٩٩٩.
٢ - مناقشة تقريري مفوضي المراقبة العام والخاص عن سنة ١٩٩٩.
٣ - مناقشة ميزانية الشركة عن سنة ١٩٩٩ وحساب الأرباح والخسائر وحساب الجردة.
٤ - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن سنة ١٩٩٩.
٥ - إعطاء التراخيص لأعضاء مجلس الإدارة سنداً لأحكام المادتين ١٥٨ و١٥٩ من قانون التجارة.
٦ - تعيين مفوض مراقبة أساسي، أو أكثر، عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠٠٠ وتحديد أتعابهم.
٧ - أمور مختلفة.

يستطيع أي مساهم الإستحصال على صور عن كافة المستندات المتعلقة بالمواضيع الواردة في جدول الأعمال، باستثناء جدول الجرد، إعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢ وذلك من أمانة سر مجلس الإدارة، في مركز الشركة.

إنّ قيود الشركة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٥ تعتمد لتحديد المساهمين أصحاب الحق بالحضور من حملة الأسهم الإسمية من فئة (أ) و (ج) كما تعتمد الإفادات الصادرة عن المراجع المختصة بحسب نظام بورصة بيروت بالنسبة لحملة الأسهم من فئة ب (المتداولة في بورصة بيروت).

على المساهم الذي لا يستطيع الحضور ويرغب بتوكيل مساهماً آخراً للحضور عنه تحرير وكالة رسمية أو عادية له.

على الوكيل إبراز وكالته وممثل ناقصي الأهلية إبراز القرار القضائي المعيّن بموجبه والولي الجبري إبراز إخراج قيد القاصر، الذين يمثلّون، الى هيئة مكتب الجمعية فور تشكيلها عند مباشرة الجمعية لأعمالها، تحت طائلة رفض حضورهم.

مجلس الإدارة

الأرملة الفقيرة ربّت إبنها بالشبر والنذر وعندما أصبح طبيباً خطفوه.. ولم يعد

خرج ولم يعد...

طرق الحرب سالكة باتجاه المجهول... والامن صدفة... والعودة الى البيت نجاة يومية من حاجز او قناص او سيارة مفخخة.

خرج ولم يعد...

اكثرهم الصقت بهم هذه العبارة. المفتوحة على عذابات أم انتظرت... وتنتظر... وتموت قبل ان يعود ابنها من المجهول.

في مكان ما... في كل الامكنة الممكنة... كان الخطف على الهوية الطائفية، احد ابشع ما ارتكبه القتلة في لبنان، الذي اورث عذابات تورث العمى والذوبان في الألم حتى الموت.

خرج ولم يعد... عبارة تطلق على اكثر من عشرة الاف لبناني، لم يعرف مصيرهم بعد، ولا احد يعترف انهم لن يعودوا... ولا احد يجرؤ على اعلان وفاة حبيب او ابن او ابنة او... رفيق عمر.

من «قصص الاحزان»، حكاية شاب ترويها اخته التي تنتظر ان يخرج من الصورة المعلقة في الصالون، ليحدثها:

فقد والده وكان حدثاً بعد، فتولت والدته تربيته الى جانب شقيقته الكبرى وراحت الوالدة تلاحق لقمة العيش، لتقي عائلتها شرّ العوز، لكن مرارة الايام، حتّمت عليها، حمل وحيدها الى مدرسة بيت اليتيم الدرزي في عبيه، فتخرّج منها حاملا شهادة في الرياضيات، وتابع فيها مدرّسا لمدة خمس سنوات، لكن حلمه كان ابعد من ذلك، فواصل تحصيله العلمي في الخارج، منهيا سبع سنوات في دراسة الطب، في احدى جامعات الولايات المتحدة الاميركية. لكن حنينه، قاده في اوائل العام ١٩٨٣، زائرا الى وطنه، لتمضية فترة من الراحة، في ربوعه، بين اهله ومحبيه.

لكن الطالب المتفوق حمد خزاعي ابو سعيد، الذي زفّ البشرى، بقرب تخرجه طبيبا، الى والدته وشقيقته واصدقائه ومعارفه لم يكن على علم بما يخبئ له القدر، صبيحة الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٣، حيث قصد بيروت عن طريق مرجعيون، صيدا، في وقت كانت اسرائيل ما زالت تحتل المنطقة، وذلك على امل العودة في اليوم التالي، لكنه اختفى منذ ذلك الحين، واختفى معه امل العائلة.

«السفير» التقت شقيقته سهيلة، التي راحت تروي قصة الشقاء والفقر، التي عاشتها العائلة مطلع حياتها، بعدما فقدت معيلها، وتحدثت عن والدتها التي كانت تعمل «من الفجر الى النجر»، متنقلة من منزل الى آخر، عاملة «بخبز الكارة»، حتى تؤمن لقمة العيش، وما تيسر، لتعليم ولدها، على امل الخروج من دائرة الضيق والعوز، التي تحكمت بهم، ولكن ما حدث لم يكن بالحسبان، كما قالت: فالوالدة، اصيبت بالعمى، من شدة تأثرها وحزنها، وكثرة بكائها على اختفاء ولدها الوحيد، ثم تدهورت صحتها، الى ان اصطفاها الله برحمته، فماتت بحسرة ولدها المفقود.

تقول سهيلة وهي تلملم دموعها، شقيقي كان طموحا، سافر الى أميركا ودرس في احدى كليات الطب، فكبر حلمنا، واملنا، بقرب تخرجه، لكن عودته الى لبنان، في زمن شريعة الغاب، والقتل على الهوية قد غيّرت مفاهيمنا، وقضت على آمالنا، واختطفت البسمة عن شفاهنا، واستبدلتها بحزن عميق، ما زلنا نعيش ظله حتى الآن، حيث لم نتوصل الى معرفة كيفية اختفائه؟ ولماذا؟ واين؟. وتساءلت هل تمت تصفيته؟ ام انه ما زال حيا، نريد ان نعرف الحقيقة، والدولة هي المسؤولة عن ذلك.

قالت بحسرة: اعتقد ان مدة سبعة عشر عاما على اختفائه كافية، لتنهك قوانا، وتنال من صحتنا، وتدمّر حياتنا. ما أريد معرفته الآن، السبب الذي كان وراء اختطاف، او اختفاء او قتل شقيقي، خاصة وانه كان يدرس في اميركا ايام الاحداث، ولا دخل له فيها لا من قريب ولا بعيد، فقط اراد ان يكبر بوطنه، ووطنه يكبر، هل هذا هو الجرم، الذي يستحق هذا العقاب! سامحهم الله، على فعلتهم ووقاهم شرّ انفسهم وازال عنهم ظلم الظالمين.

وقالت: الحزن يلاحقنا ليل نهار، وكلما تذكرته، اشعر بغيبوبة تتملكني، واجهش بالبكاء والنواح، واحاول الانفلات من هذه الحلقة الكئيبة، التي احكمت طوقها على حياتنا، لكن يا حسرة! كيف، ونحن لم نعرف ما هو مصير اخي. ليتنا بقينا على ما نحن عليه، وبقي حمد بيننا، حتى اخدمه «برموش» عيوني.

الشقيقة الحزينة

ولكن سهيلة التي ما زالت تحمّل الدولة مسؤولية الكشف عن مصير شقيقها، تقول: انني افقد الامل بعودته، إلا ان القدرة الالهية قادرة على كل شيء، وتابعت: الصبر مفتاح الفرج، والموت هو الكفيل باخراجي من مستنقع العذاب الذي اعيشه.

... ماذا جنت الحرب اللبنانية، ومن استفاد منها؟ فها نحن حصدنا الخراب والدمار والخطف والقتل؟، الم يكن الشعب اللبناني برمته هو الضحية؟ الم تتشلع قلوب الامهات على ابنائهن، لا لسبب، إلا لأنهم ارادوا التمسك بناصية السلطة، عن طريق السكر على نجيع الشباب.

وقالت سهيلة: كنت انتظر شقيقي حاملا شهادة الطب، لأعلقها في صدر الصالون، وأتباهى به طبيبا، لكن اختفت الشهادة، مع اختفاء الطبيب، وبقيت صورته مرفوعة للذكرى.

شوقي الحاج

/ تجربة /

عد إلى بيتك وإلاّ...

انتهت الحرب في لبنان منذ عشر سنوات...
لازمة يرددها العقلاء والمؤرخون، ولكنني غير مقتنع...
فإذا كان المتحاربون قد وضعوا البنادق جانبا والتقوا طوعا في نعيم السلطة او غصبا في جحيم رفضها، فإن ذاكرتي لا ترحم... لا تنسى... لا تبرر.
علّمتني الحرب كل المبهمات وطبعتها في صميم مخيلتي...
سرقت براءتي باكرا... ارشدتني الى معاني الموت فيما كان والدي يحاول إفهامي أنه مجرد نوم للحلم بالله.
علّمتني إطلاق النار فيما كان كثيرون يحاولون إرضائي ببعض المفرقعات...
جعلتني أخاف على من أحبهم فيما كان يجدر بي أن أتزعزع بخوف الآخرين علي...
عرفتني على المفاهيم المعكوسة وكادت تقنعني بها...
كادت الحرب ان تقنعني بان حامل البندقية هو المثل والمثال وليس ذاك الرجل القابع في المنزل واعظا ويناديني «بابا»... كنت اناقش والدي ولكنني ما رغبت يوما في مناقشة حامل البندقية... ما همّ إن كان يستغل تغلغلي في الملاجئ ويأمرني أن اسرق له ما خف حمله من المستودع، الذي استحال ملجأ من قذائف الباحثين عن سيادة، او عن صلاحيات، او عن إمارة، على حساب من باسمهم يتقاتلون.
افهمتني الحرب ان افلام السينما العنيفة ليست سوى صور متحركة سخيفة أمام المشاهد المتكررة التي كانت تعرض علينا مجانا... فهنا سيارات تجوب أزقتنا الضيقة وتجر خلفها على الأرض رجلاً كل ذنبه انه مختلف بأفكاره أو بانتمائه الديني عمن يقود السيارة... وهنا مجرى نهر استبدلت مياهه بالجثث المجهولة الهويات... وهناك حاجز يدقق بالسنح والهويات فينتقي من بين المارين عجوزا يشبه جدي لأمي الذي احبه كثيرا ويستلمه حامل بندقية وينزل به ضربا وإهانات... لم احتمل المشهد فتقدمت ممن ينتسب إلى الفئة التي لم اناقشها سابقا، وسألته عن ذنب هذا العجوز الذي يشبه جدي، فصرخ في حامل البندقية وسألني عن ديني ومذهبي، فأعلنتهما له مطمئنا إلى منطقتي الحرة، فجدد نهره لي: «يا... هذا لا يمكن أن يشبه جدك فهو ليس من ديانتك.. هيا اذهب إلى بيتك وإلا قتلتك».
ترك أمري الى حكمتي وعاد إلى المهمة الموكولة إليه بضرب الرجل الذي لم يعد يشبه جدي لأن مذهبه مختلف.
ومنذ تلك الساعة تهت ابحث عن حل دائم لما يحدث خوفا على جدي من ديانته...
وخوفي الذي يلاحقني لا يسمح لي بان أمحو المشاهد من ذاكرتي ولا يطمئنني إلى أن ابني لن يبكي غداً لأنه سيشاهد شخصا شبيها بي يتعرض للتعذيب، ويحاولون إقناعه بالعكس، حين ينبئونه بان مذهبه مختلف، ويستحق الموت في حرب الآخرين على أرضنا...

فارس خشان